

## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

### دراسة حالة قطاع غزة

د. محمد إبراهيم مقداد

كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

**ملخص:** تعاني الصناعة الفلسطينية أزمة كبيرة في ظل الحصار والحرب، ولم نجد أن العولمة هي الحل الأمثل الذي يعالج مشكلات الصناعة بل هي أزمة سياسية تعالج بالأساليب السياسية. وقد جمع الباحث البيانات الأولية عبر استبانة لعينة مكونة من (140) مشاهدة على الصناعة في قطاع غزة، يرى (45%) منهم أن للعولمة آثارا سلبية على الصناعة في قطاع غزة إضافة إلى (42%) لا يرون للعولمة آثارا على صناعاتهم لكونهم ينتجون للسوق المحلي حسب رأيهم. ويرى (91%) من أفراد العينة عدم القدرة على الانفتاح على العالم الخارجي إلا بعد تهيئة الاقتصاد المحلي.

وتوصي الدراسة بضرورة توعية المنتج الفلسطيني بمفهوم العولمة وآثارها الاقتصادية والعمل على تهيئة الأجواء للتعامل معها إذا تم فرضها حتى لا تباغتهم، مع أهمية البدء ببرنامح حماية مؤقتة مع مواجهة رياح العولمة تدريجيا. كما وتوصي الدراسة بالبحث عن تكاملات اقتصادية مناسبة مبنية على أسس صحيحة بعيدا عن مجرد التبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي.

## The effect of globalization on the industrial sector of Palestine

**Abstract:** Palestinian industry suffered a major crisis under siege and war. We did not find that globalization is the ideal solution that addresses the problems of the industry. It is a political crisis and will be solved through political means.

The researcher collected primary data through a questionnaire for a sample of 140 factories, 45% of them believed that globalization had negative effects on industry in the Gaza Strip. In addition, 42% did not believe in any effect of globalization on their industry because they are producing for the domestic market as they said.

91% of respondents are not able to open up to the outside world before improving the local economy. The study recommends the need to educate the Palestinian producer to the concept of globalization and its economic effects and how to deal once if had been imposed.

It is important to start a program of temporary protection to face effects of globalization gradually.

The study recommends the search for appropriate economic integration based on sound bases away from just absolute dependency on the Israeli economy

## مقدمة:

يتميز قطاع الصناعة في فلسطين بصغره وضعف مشاركته في الناتج المحلي والتي لم تتعد 12%. كما يتميز كذلك بصغر حجم منشآته الصناعية، والتي يتم اعتبار ما يزيد على 90% منها ضمن الصناعات الصغيرة والصغيرة جدا والمنزلية، وتأخذ طابع الورش الصغيرة. وبعضها يمكن اعتباره متوسط الحجم بالمقاييس المحلية. أما حسب المقاييس الدولية فكل الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة هي من الصناعات التقليدية والصغيرة.

ومن جهة أخرى، فإن فلسطين تعاني من انعدام الحريات الاقتصادية ونقص بذلك بدايةً، عدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر والحدود<sup>1</sup>، وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة مثل تحرير التجارة<sup>2</sup> أو إصدار النقد أو حتى البدء في مشاريع صناعية خاصة لا تقبل بها إسرائيل. هذا إضافة إلى القيود الإسرائيلية المتزايدة على الاقتصاد الفلسطيني. فالاتفاق الاقتصادي (اتفاق باريس) يكبل ويقيد السلطة ويطلق يد إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. كما وتكاد تتعدم التجارة البينية الداخلية بين الضفة الغربية وغزة بسبب الحصار والانقسام بين شقي الوطن.

ويعاني الاقتصاد الفلسطيني عموماً من ضعف الموارد الطبيعية من أرض ومياه ومعادن ومواد خام وخلاف ذلك، إضافة إلى ضعف معدلات التراكم الرأسمالي وضعف السوق المحلي وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة التي تخيم على شعبنا الفلسطيني.

وفي ظل هذه الظروف تهب رياح العولمة في العالم وفي فلسطين أيضاً، ويكتب بيرس كتابه بعنوان "النظام الشرق أوسطي الجديد" والذي يظهر فيه أساساً لعولمة الاقتصاد في الشرق الأوسط، شاملاً إسرائيل وفلسطين<sup>3</sup>. كما وينادي بنيامين نتانياهو<sup>4</sup> بما يسمى بالسلام الاقتصادي

<sup>1</sup> - سواء أكان ذلك بعد اتفاق أوسلو 1993م، أم بعد انتخابات المجلس التشريعي التي فازت فيها حركة حماس وشكلت الحكومة لوحدها في يناير 2006م، أو بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في شهر 3 - 2007م، أو بعد ما سمي بالحسم العسكري أو الانقلاب في غزة في يونيو 2007م. في كل المحطات السابقة لم يكن للفلسطينيين سيطرة كاملة على الحدود والمعابر إلى أن كان الحصار الإسرائيلي على غزة في العام 2006م واستمر للعام 3009م وتوج بحرب ضروس على غزة.

<sup>2</sup> - نقصد هنا القدرة على إتمام متطلبات تحرير التجارة، بما في ذلك القدرة على الاستيراد والتصدير بحرية دون قيود سياسية أو إجرائية كالتى تتخذها إسرائيل ضد التجارة الخارجية الفلسطينية على الحدود والمعبر.

<sup>3</sup> - كتاب الشرق الأوسط الجديد لشمعون بيريس كتبه في نهاية العام 2003م، ليرسم رؤية إسرائيل لمنطقة الشرق الأوسط من نظرة اقتصادية يطالب فيها الأمة بنسيان ذاكرتها.

<sup>4</sup> - هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي.

## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

بين إسرائيل والفلسطينيين بعيدا عن السياسة ومتعلقاتها من استرجاع الحقوق والأراضي المغتصبة.

لقد جهدت إسرائيل خلال فترة الاحتلال، واستخدمت كل الطرق والوسائل لربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعله تابعا له بحيث يكون بمقام الخادم للسيد والتابع للمتبوع. وفي هذا الإطار، نهبت إسرائيل خيرات الشعب الفلسطيني، بدءاً باحتلال أرضه ثم مصادرة الأراضي الباقية في شكل مستوطنات، ثم نهب مياهه وخيراته، وبعدها بإخضاعه لسياسات وقوانين ظالمة في مجال التجارة وإنشاء المصانع واستيراد المواد الخام وتصدير المنتجات.

كل ما سبق يعطي صورة واضحة بأن السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توليها زمام الأمور عام 1994، كانت بحاجة ماسة لإعادة البناء وبذل الجهود لعلاج الخلل. وتأتي انتفاضة الأقصى المباركة عام 2000م، ويتصل الإسرائيليون من النسبة الضئيلة الباقية من الاتفاقيات ويشدد الحصار الإسرائيلي لتزداد معاناة الشعب الفلسطيني يوما بعد يوم، إلى أن توجت معاناته بالحصار مدة تزيد على ثلاث سنوات ثم حرب غزة نهاية العام 2008م والتي دمرت كل شيء لتصبح معدل موت الصناعات<sup>5</sup> يزيد عن 95% ومن بقي يعمل دون مستوى الطاقة القصوى.

### § مشكلة الدراسة :

في ظل الظروف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وتعاني منها الصناعة على وجه الخصوص، وفي ظل الهيمنة الإسرائيلية وضعف الصناعة المحلية، وفي ظل الحصار الإسرائيلي الاقتصادي والمالي الشامل، هل يتمكن الاقتصاد الفلسطيني عموما والصناعة الفلسطينية خصوصا من الانفتاح على الاقتصاد الدولي بعيدا عن حماية الصناعات الفلسطينية. وهل تعتبر العولمة هي المنقذ للاقتصاد الوطني الفلسطيني بعد عقود من القيود الإسرائيلية؟ وكيف ننظر إلى الحصار على فلسطين وغزة خصوصا في ظل العولمة؟

### § هدف الدراسة :

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف إلى جاهزية الصناعة الفلسطينية للتعايش مع العولمة، مع بيان أثر العولمة على الصناعة في فلسطين.

<sup>5</sup>. نقصد بموت الصناعة خروجها من السوق لأي سبب من الأسباب.

2- التعرف قدرة الصناعة المحلية على المنافسة الداخلية والخارجية في ظل الانفتاح الاقتصادي الناجم عن العولمة.

3- محاولة فهم الحصار وآثاره على الصناعة في فلسطين في ظل العولمة.

#### § فرضيات الدراسة:

1- لا تحقق العولمة مصلحة للصناعة الفلسطينية في الوقت الراهن.

2- ضعف رأس المال والموارد المتاحة من أهم أسباب عدم قدرة الصناعة الفلسطينية على المنافسة.

3- الانخراط التدريجي في العولمة الاقتصادية يتيح فرصة للتغلب على ضعف القدرة على المنافسة.

4- استمرار الحماية لبعض الصناعات التي توفر فرص عمل للسكان المحليين تسهم في تقليل مخاطر الانفتاح الاقتصادي الكامل.

5- لم تعد القضية في الأراضي الفلسطينية هي العولمة والتعايش معها بقدر أن المشكلة هي الحصار ومحاولة التغلب عليه.

6- شكلت ظاهرة الأنفاق الآلية الوحيدة لجلب المواد الخام ومستلزمات الصناعة إلى قطاع غزة.

#### § منهجية الدراسة:

##### أولاً: منهجية جمع البيانات:

يستخدم الباحث البيانات الثانوية المنشورة، من أبحاث ودراسات سابقة عن العولمة في الدول المحيطة والمشابهة بظروف فلسطين، فضلاً عن الإحصاءات المنشورة والمتعلقة بموضوع البحث، سواء في المركز الإحصائي الفلسطيني أو غيره من الجهات التي تصدر بيانات عن واقع الصناعة الفلسطينية خاصة وعن الاقتصاد الفلسطيني عموماً.

كما يستخدم الباحث البيانات الأولية التي يتم جمعها عبر استبانة من إعدادهِ وتصميمهِ ، لغرض جمع البيانات الأولية. وقد تم توزيع الاستبانة على عينة تمثل المنشآت الصناعية في قطاع غزة للحصول على معلومات خاصة بالصناعة في فلسطين وموقفها من العولمة وقدرتها على التعايش مع تحرير التجارة. وقد بلغ حجم العينة 150 منشأة صناعية عاملة في قطاع غزة بما فيها المناطق الصناعية. وقد قام الباحث بجمع الاستبانات عبر مقابلات قام بها، أو قام بها مساعدو بحث تم تدريبهم لهذا الغرض، ولذلك فقد كانت نسبة الاسترداد عالية جداً، وبلغت حوالي 93% من حجم العينة، حيث تم استرداد 140 استبانة من أصل حجم العينة والبالغ 150.

## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

وقد عقد الباحث عدداً من المقابلات مع بعض المدراء من رجال الأعمال والمحاسبين للاستفسار عن بعض النتائج التي ظهرت في الاستبانة والإجابة عن عدد من التساؤلات.

### ثانياً: منهجية تحليل البيانات:

يستخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي والإحصائي باستخدام الجداول والرسوم والمنحنيات عند الحاجة لها. كما ويسعى إلى بيان العوامل المؤثرة في الصناعة، ومحاولة ربط ذلك كله بالعولمة وتحرير التجارة.

يقوم الباحث بجمع البيانات الأولية من منشآت قطاع غزة الصناعية فقط، دون اللجوء إلى جمعها من الضفة الغربية لأسباب متعلقة بالمشابهة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وصعوبة السفر والتنقل بسبب الحصار الإسرائيلي والإغلاق المتكرر للمناطق الفلسطينية من جهة أخرى.

وقد جمع الباحث البيانات في الفترة قبل الحصار ويقارن النتائج مع الفترة الحالية خلال الحصار وبعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، ليتعرف إلى إمكانية الاستفادة من العولمة الاقتصادية سواء قبل الحصار أو بعده.

### § مفهوم العولمة ونشأتها:

تعد نشأة العولمة الاقتصادية مطلباً أمريكياً لعلاج مشكلات الاقتصاد الأمريكي من الأزمات التي حلت به مع الكساد الكبير عام 1929م. وأكد (زلوم، 1992) أن أكثر المتضررين من أزمة الكساد هو الاقتصاد الأمريكي حيث استمرت الأزمة حوالي 10 سنوات. وخلال هذه السنوات العشر لم يتمكن الاقتصاد الأمريكي من الخروج من هذه الأزمة، وفي عام 1939 كان حجم الاقتصاد الأمريكي يراوح مكانه كما كان في عام 1929.

نتيجة لذلك، قامت المؤسسات الأمريكية بدراسة كيفية الخروج من مثل هذه الأزمات والدورات الاقتصادية الحادة، وقامت بتشكيل لجان دراسة تتكون من فئات من القطاع الخاص والقطاع العام وبعض الأكاديميين، وسميت هذه اللجان بلجان الحرب والسلام، ونتج عن هذه الدراسات أنه لكي يتجنب الاقتصاد الأمريكي هذه الأزمات لابد وأن يكون مرتكزاً على اقتصاد أوسع يتنفس من خلاله، وبدأوا ينادون بفكرة المنطقة الكبرى.

وفي عام 1941م، ظهرت مطالبات بتوسيع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوسيع المنطقة التي تخضع لها اقتصادياً، حتى يتم تزويد الاقتصاد الأمريكي بالمواد الخام بأسعار مناسبة للاقتصاد الأمريكي، واتخاذ هذه البلدان كأسواق لتصريف المنتجات الأمريكية وهذا في حقيقته عولمة للاقتصاد (زلوم، 1999). ويلاحظ أن هذه السياسات هي نفسها التي تتبعها إسرائيل مع

الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهي الأفكار نفسها التي يتبناها رئيس وزراء إسرائيلي سابق (شمعون بيرس) في كتابه شرق أوسط جديد.

وهناك من يرى أن ظهور العولمة كان في التسعينات من القرن العشرين، بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتفرد أمريكا بالعالم، ولا سيما عندما طالبت أمريكا دول العالم بتوقيع اتفاقية التعريفات الجمركية بهدف سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق العالمية مما يؤكد أن العولمة بثوبها الجديد أمريكية المولد والنشأة (إسماعيل، 2001).

### § مفهوم العولمة

العولمة نظام عالمي جديد له أدواته وعناصره، وهي ظاهرة استراتيجية تاريخية تتم فصل وتتسرب مياها في مسارب العالم كله (الجميل 2000). يمكن النظر إلى العولمة من الناحية التقنية على أنها "ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة، في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية (غليون، 1997)، والعولمة الجديدة هي "ظاهرة كونية مزدوجة تتعامل مع العالم بين الشمال والجنوب كقوة مهيمنة في تفكيك الصيغ المألوفة وإعادة تركيبها من جديد على أسس غير مألوفة البتة (الجميل، 2000). ويمكن أن تتصرف العولمة إلى المفهوم الاقتصادي والسياسي والثقافي.

و يجدر التمييز بين مصطلحي العولمة والعالمية، فهما مصطلحان كثيراً ما يثار الخلط بينهما، فالعولمة شئ والعالمية شئ آخر. والعالمية (Universalism) تدعو إلى الانفتاح على العالم، والثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي، وهي عبارة عن عملية تكثيف الاتصالات والانفتاح بين الوحدات القومية أو الدول وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وإن كانت كل قومية منها تظل متميزة ومنفصلة عن مثيلاتها (المرسي، 1999).

أما العولمة (Globalization) فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي. فالعولمة إذن بهذا المفهوم هي أداة للهيمنة وقمع للخصوصية، في حين أن العالمية تطمح للارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي. إذن نقول إن العولمة تهدف لاحتواء العالم والعالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني.

### العولمة لغة:

العولمة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله (عدوان، 2000). والعولمة كلمة غريبة على اللغة العربية ولا أصل لها، إلا أن لها جذوراً في اللغات الأخرى كالفرنسية والإنجليزية، فهي في اللغة الفرنسية من كلمة Mondialisation والتي تعني جعل الشيء على

## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

مستوى عالمي، وفي اللغة الإنجليزية تعنى Globalization والتي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل (الرقب، 2000).

### العولمة اصطلاحاً:

إن صياغة تعريف دقيق وشامل لمفهوم العولمة تبدو مسألة صعبة، نظراً لتعدد تعريفاتها، وتأثرها بأهواء وانحيازات الباحثين الأيدلوجية، واتجاهاتهم الفكرية إزاء العولمة بالقبول أو الرفض. واصطلاح العولمة من المصطلحات التي بدأت تظهر حديثاً وهو لا يزال يحتاج لتعريف محدد. ويصح إطلاق مفهوم العولمة في مختلف مجالات الأنشطة التي يزاولها الإنسان في المجتمع، فمدلوله الاقتصادي غير مدلوله السياسي غير مدلوله الاجتماعي وهكذا.

### العولمة في المفهوم السياسي:

والعولمة في المفهوم السياسي هي نظير للهيمنة والسيطرة الأمريكية، كما أنها أداة أمريكية لتحقيق هذه الهيمنة وقد عرفها (عدوان، 2000) بأنها "عملية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تغيير العالم كي يصبح أميركياً تحت شعار حرية التجارة". كما عرفت كذلك بأنها "عبارة عن الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة" (ظاهر، 1997). وتعرف أيضاً بأنها "الحالة التي تتم فيها عملية تغيير الأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومجموعة القيم والعادات السائدة، وإزالة الفوارق الدينية والقومية والوطنية، في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة والتي تزعم أنها سيدة الكون وحامية النظام العالمي الجديد (الرقب، 2000).

### العولمة في المفهوم الاقتصادي:

وتعرف العولمة بالمفهوم الاقتصادي بأنها "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج" (العظم، 1996). أي أن العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، ونشرها في كل مكان مناسب وملئم خارج مجتمعات المركز الأصلي. وقد تعرف العولمة الاقتصادية كذلك بأنها "عبارة عن تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود وتعاضم التدفقات الرأسمالية الدولية وسرعة انتشار التكنولوجيا وحركة الموارد البشرية" (غيث، 1997). أو "هي عبارة عن تحرير حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية (حمدي، 1997)، بما يمكن من الاستفادة المطلقة من التخصص وتقسيم العمل من جهة، ومن وفورات الحجم الكبير من جهة أخرى.

### أسباب ومظاهر العولمة الاقتصادية:

العولمة هي اقتصادية بمظهرها العام، ويرى الاقتصاديون على أن هناك ثلاثة عناصر أساسية يعتقدون أنها أدت إلى بروز تيار العولمة وهي.

#### أولاً : تحرير التجارة الدولية

حيث يقصد به تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر، واستفادت من هذه الخاصية الشركات عابرة القارات<sup>6</sup> أكبر الاستفادة.

#### ثانياً: الثورة المعرفية والتقدم العلمي والتكنولوجي

وهي ميزة بارزة للعصر الراهن، وهذا التقدم العلمي جعل العالم أكثر اندماجاً، كما سهل حركة تدفق الأموال والسلع والخدمات، وإلى حد ما حركة الأفراد، ومن ثم برزت ظاهرة العولمة ومن الجدير بالذكر أن صناعة تقنية المعلومات تتركز في عدد محدود من الدول المتقدمة دون غيرها (إسماعيل، 2001). وقد ساهمت الثورة المعرفية إلى جانب تحرير التجارة في التوسع والهيمنة الكبيرة للشركات متعددة الجنسيات كأكبر ظاهرة من ظواهر العولمة الاقتصادية، نحاول التعرف إليها بشيء من التفصيل.

#### ثالثاً : الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Corporations) أو العابرة للحدود القومية، أحد المقومات الأساسية لظاهرة العولمة حيث تلعب الشركات متعددة الجنسيات الدور المركزي في عولمة النشاط الإنتاجي من خلال دمج الشركات الصغيرة مع الشركات الكبيرة. وتمارس هذه الشركات نشاطاتها من خلال آليتين مهمتين:

#### الأولى: التجارة الدولية International Trade.

#### والثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

وطبقاً لتقرير الاستثمار العالمي عام 1995 لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة أن (37000) شركة، تعمل من خلال (200.000) فرع، بلغ رصيد استثماراتها 2.7 تريليون دولار عام 1995، وذلك مقابل رصيد استثمار قدره 370 بليون دولار عام 1978. وتستحوذ على 50% من هذا الرصيد أكبر 100 شركة عالمية وأن هناك 1000 شركة تمتلك 52% من إنتاج

<sup>6</sup> - وتسمى كذلك بالشركات متعددة الجنسيات، أو الشركات العابرة للحدود القومية ، وفي هذا البحث سنعمد هذه التسمية.



## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

العالم، وهي تستخدم 73 مليون عامل يمثلون 10% من حجم العمالة العالمية (محي الدين، 1998).

وهناك من ينتقد هذه الشركات في كونها رمزا للسيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسية، وعدم وجود قواعد وضوابط قانونية أو اتفاقيات دولية ملزمة لها، مما شجعها على إنتهاك قوانين العمل وحقوق الإنسان، كما أن قادة هذه الشركات من كبار الراشيين على مستوى العالم. وأما المدافعون عن هذه الشركات فيشيرون إلى مساهمتها في العملية التنموية حيث توفر فرصا للتدريب والعمل وتدفع الضرائب لبناء البرامج الاجتماعية ، أنها تنقل التكنولوجيا المتطورة وتساعد في بناء قاعدة صناعية في البلدان الفقيرة (إسماعيل، 2001).

### دور إسرائيل وموقفها في ظل العولمة:

لقد حاولت إسرائيل بعد حرب 1967م أن تحجز لنفسها مكاناً كإحدى الدول المتقدمة تكنولوجياً، وقد كانت هذه الحرب في الحقيقة حجة كافية لإسرائيل بإقناع الولايات المتحدة والدول الغربية بالمراهنة على الأهمية الاقتصادية لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط. وهذا بدوره أدى إلى تدفق المساعدات المالية من هذه الدول لإسرائيل، حيث تجاوزت المعونات الأمريكية لإسرائيل في عام 1968م مجمل المساعدات التي قدمتها بين عام 1948-1967م. وبعد الحرب انضمت إسرائيل إلى السوق الرأسمالي العالمي، وأخذت تصارع لاحتلال موقع لها، وقد عملت إسرائيل على عسكرة الاقتصاد والمجتمع إضافة إلى إقامة البنية التحتية الاقتصادية والعلمية اللازمة لإحداث التراكم الرأسمالي.

وقد ارتفعت معدلات النمو، وازداد حجم الاستثمارات في الصناعات والخدمات في الفترة 1967-1987، مما أدى إلى إحداث تحول كبير في الاقتصاد الإسرائيلي، وقد حدثت الثورة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل في الفترة 1988-1997م. أما في المجال الثقافي فقد تم تدريجياً توسيع حرية الصحافة، وتعددت محطات البث الإذاعي والتلفزيوني.

وعلى الرغم من ذلك كله، إلا أن إسرائيل قد حافظت على خصوصيتها الاقتصادية والثقافية، حيث بقي تدخل الدولة في الاقتصاد، وعدم تورط إسرائيل مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وخضوع القطاع الخاص للسياسات التي لا تتعارض مع مصلحة الدولة العليا، وخضوع الصحافة ومحطات البث للرقابة كل ذلك، من أجل توحيد عناصر المجتمع في وحدة أيولوجية لمواجهة العدو العربي. ولكن إسرائيل أرادت أن تمارس دورها كمركز للعولمة، من خلال طرح مشروع هو في حقيقته لا يؤثر على إسرائيل سلباً، ولكنه يؤثر على الدول التي ستتعامل معها، والمقصود هنا الدول العربية بشكل خاص.

وقد طرح هذا المشروع شمعون بيريز في كتابه "تحو شرق أوسط جديد". حيث وضع أن على إسرائيل الاستفادة من رخص الأيدي العاملة العربية واتساع حجم الأسواق العربية، مما يتيح لإسرائيل زيادة معدل الدخل والوصول باقتصادها إلي وضع التشغيل الكامل، الذي تفتقر إليه إسرائيل، في ظل ضيق حجم السوق المتاح لإسرائيل. كل هذا جاء تحت عنوان التكامل بين العقل اليهودي المبدع (العبرية اليهودية) ورأس المال العربي والعمالة الرخيصة في الشرق الأوسط. إذن العولمة الإسرائيلية في حقيقتها تهدف للسيطرة على الدول العربية بثنتي الوسائل؛ أهمها السيطرة الاقتصادية، وفرض سيطرة وهيمنة إسرائيلية، وإظهارها كدولة قائدة للمنطقة. وإسرائيل بهذا المعنى تقدم نموذجاً منطوقاً للعولمة على الرغم من محافظتها على حدودها الإقليمية والقومية.

#### الآثار السلبية للعولمة على الدول النامية:

مع تعميق عمليات العولمة من خلال عمليات التحرير المالي، وزيادة عمليات الاندماج والتداخل بين الشركات الكبرى العاملة في كافة فروع النشاط الاقتصادي، فإن هناك تحولات هامة في أنماط التبادل التجاري، وأساليب عمل الأسواق وحركة تدفق الأموال، والأنماط الفنية لتقسيم العمل على الصعيد العالمي. وليس هناك من شك في أن كل هذه التحولات الجارية في بنية الاقتصاد الدولي، تطرح تحديات جديدة، ولها آثار وتداعيات هامة بالنسبة لمستقبل التنمية في العديد من الدول وخاصة النامية؛ ومن هذه الآثار:

1- النمو البطيء والتفاوت المتزايد في الدخل، والذي بدوره أصبح من أهم مميزات وسمات الاقتصاد العالمي الجديد. حيث تنامي التفاوت في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبين الأغنياء والفقراء في كلا الجانبين. وفي تقرير ل UNCTAD، وجد أن نصيب الفرد من الدخل القومي بين أغنى 20% من سكان العالم كان يفوق نصيب الفرد بين أفقر 20% من السكان بثلاثين مرة عام 1965، ولكن تلك الفجوة اتسعت بعد ربع قرن من الزمان، أي عام 1990 لتتضاعف وتصل إلى ستين ضعفاً (الكفائي، 1997).

2- أن قواعد التجارة الدولية وضعت لصالح الدول المتقدمة، فكانت هذه الدول المتحكمة في شروط التجارة الخارجية، حيث إن القطاعات التي تعتمد عليها الدول الفقيرة (النامية) مثل القطاع الزراعي أو الفروع الصناعية التي تتطلب كثافة عمل Labor Intensive كالألبسة مثلاً أخضعت لقيود مشددة بحج متعددة؛ فتارة بحجة مخالفتها للضوابط البيئية، وأخرى

## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

- بسبب اشتراك الأطفال في إنتاجها، بينما انخفضت القيود التجارية على السلع وخدمات التقنية العالية التي تنتجها الدول المتقدمة.
- 3- انخفاض الدخل في الدول النامية نظراً للخسائر الثانوية المترتبة على زيادة الدخل العالمي من 240 مليار دولار إلى 600 مليار دولار (هاشم، 1997).
- 4- معاناة الدول الفقيرة من الزيادة الكبيرة في معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة نتيجة التدفقات الرأسمالية المفتوحة بموجات كبيرة، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول (غيث، 1997).
- 5- السيطرة الاقتصادية للدول المتقدمة على الدول الفقيرة (النامية) من خلال فرض سياسات اقتصادية معينة، وتنمية قطاعات معينة، مثل الزراعة وتهميش قطاعات أخرى أكثر أهمية، وإبقاء الدول النامية سوقاً استهلاكية رائجة للمنتجات الغربية، وتضرر ذوي الدخل المحدود في الدول النامية نظراً لارتفاع الدعم عن السلع الأساسية كشرط من شروط صندوق النقد الدولي (الرقب، 2000).
- 6- سيطرة وتحكم الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي والتي تعمل على استعمار البلدان التي تعمل وتمارس نشاطاتها فيها، والتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية في هذه البلدان.
- 7- ارتفاع معدلات البطالة، حيث يتم توجيه جزء كبير من موارد الدولة للخارج بالإضافة إلى اتجاه العديد من الدول لخصخصة مؤسساتها، مما يؤدي لزيادة معدلات البطالة وخاصة في الدول النامية.
- 8- تقليل دور الدولة عن أداء مهماتها في الحماية الاجتماعية مما يفقدها المصدقية و ضبط الأمن (السعدون، 2000).
- 9- زيادة نسبة جرائم الأموال الخفية كنسبة من إجمالي جرائم الأموال حيث إنه مع دخول التكنولوجيا وتحرير التجارة بين الدول وتحرير حركة السلع والبضائع وحركة رؤوس الأموال والنقود وتحرير حركة القوى العاملة أصبحت عملية إيجاد أدلة وقرائن لإدانة هذه الجرائم ، ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري إدخال التكنولوجيا في الجانب الأمني والقضائي وتعليم العاملين عليه (الرميثي ، 2000).

### الدول النامية ومواجهة تحديات العولمة:

ترتبط على العولمة الاقتصادية، زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، ولذلك فإن الدول النامية، وخاصة الدول الأقل نمواً تواجه أوضاعاً بالغة الصعوبة، ومن بينها انخفاض

رصيد رأس المال البشري وعدم توافر البيئة الأساسية وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الدين الخارجي. الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة. ومن هذه العوامل أيضاً ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول على سلعة أو سلعتين في التصدير، بالإضافة إلى التقلبات التي تلحق بأسعار صادرات هذه الدول (UNCTAD, 1994).

كما أن هذه الدول تعاني من صعوبات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية وعدم توافر رأس المال البشري والعمالة الفنية، بالإضافة إلى عدم توافر البنية الأساسية (Pergsman and Shen, 1995) بل أن الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء قد تدهورت أوضاعها حتى قاربت مستوى اليأس وقد تحتاج إلى ثلاثين أو أربعين سنة حتى تسترجع المستويات المعيشية التي كانت عليها عند بداية الاستقلال (البيلاوي، 1996)، ومن ثم فإنه إذا ما أرادت الدول النامية مواجهة تحديات العولمة فمن الضروري أن تحقق الدول استقراراً في السياسات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي يعزز الثقة التي تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل (UNCTAD, 1996).

بالإضافة إلى تبني السياسات ذات التوجه الخارجي، الأمر الذي يقضي على تشوهات الأسعار، ومن ثم تعكس الأسعار ندرة الموارد المحلية، الأمر الذي يترتب عليه التوزيع الكفاء للموارد، بالإضافة إلى تشجيعها لاستيراد المنتجات الأقل تكلفة والتي تحتوي على تكنولوجيا متقدمة. ويضع (dunning, 1997) شروطاً للدول النامية التي سوف تستفيد من العولمة وتتمثل تلك الشروط في: تعليم وبنية أساسية في الاتصالات والمواصلات، ويتوقع مع نهاية التسعينات أن الدول النامية الكبيرة والأكثر نمواً سوف تبني شبكات أعمال محلية كبيرة وأن شركاتها سوف تقيم تحالفات واتحادات مع شركات دول نامية في نفس المنطقة، وسيكون ذلك بداية الخطوة الأولى تجاه قيادة الدول النامية للعولمة.

أما الدول النامية الأشد فقراً فمن المحتمل أن تزداد تهميشاً وأن أي مكاسب يمكن أن تحصل عليها من العولمة تتوقف على الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المحلية وزيادة إنفاق الدول الأكثر نمواً. أما الدول الغنية بالموارد الطبيعية، فسوف تستفيد من استقرار الأسعار. بينما الدول الأقل نمواً لا سبيل أمامها إلا الاعتماد على المنح والقروض من الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية، ويرجع ذلك إلى أن معظم حاجاتها الملحة تتمثل في تحسين نظامها التعليمي والبنية الأساسية والتي لا ترغب الاستثمارات الأجنبية في تمويلها على الأقل في الفترة الحالية.

## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

أما (Otsubo, 1996) فتتمثل وجهة نظره في أن العولمة سوف تكافئ الدول ذات المعدلات العالية لنمو الإنتاجية لزيادة عوائد التصدير، ومن ثم المحافظة على طاقتها الاستيرادية في المدى الطويل، وبذلك تنشأ دائرة فعالة وقوية من النمو المرتفع وتكامل التجارة. أما الدول التي تفشل في تحريك أو رفع إنتاجيتها فنتحول قدرتها الشرائية من خلال التغيرات في معدلات التجارة، أو تدفقات رأس المال إليها وبشكل ذلك إخلال في تكامل التجارة، يترتب عليه تركز الديون دون بناء قاعدة تؤدي إلى زيادة التصدير في المستقبل، ومن ثم بأزمة المديونية، وتقوم الدول بتخفيض وارداتها واتباع سياسة تقشفية، الأمر الذي يعوق نمو الصادرات والإنتاجية في الأجل الطويل.

ويقترح (Oman, 1996) لمواجهة تحديات العولمة، أن يقوم بزيادة درجات التعاون والتنسيق فيما بينهما، فيمكن مثلا أن تقوم الدول المتنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي بالتنسيق فيما بينها في هذا المجال، كذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، كما يمكن مواجهة هذه التحديات من خلال إقامة نوع من التكتل الاقتصادي فيما بين الدول النامية، كوسيلة لتنسيق السياسات فيما بينها ولجذب مزيد من الاستثمارات، نظرا لأهمية الأسواق الكبيرة في جذب الاستثمارات بجانب العوامل الأخرى.

ويؤيد (Riddell, 1996) زيادة الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري كوسيلة لمواجهة تحديات العولمة، حيث يترتب على الاستثمار في التعليم زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات، ومن ثم يعد الاستثمار الحالي في التعليم أحد محددات النمو الاقتصادي في المستقبل، كذلك يركز Riddell على نوعية التعليم ومدى استجابته للتغيرات العالمية والمحلية.

### فلسطين والعولمة:

نظرا لعدم توفر المعلومات عن العولمة في فلسطين، فقد اعتمد الباحث أساسا على البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال عينة من أصحاب المصانع في قطاع غزة حول العولمة ومدى تأثيرها على الصناعة في فلسطين.

### نتائج التحليل الميداني:

تكونت العينة من (150) مشاهدة تعبر كل مشاهدة عن منشأة صناعية في قطاع غزة، تم اختيارها بصورة عشوائية. وبلغت نسبة الاسترداد حوالي 93% حيث تم استرداد (140) استبانة. وقد تم فحص الاستبانات وتقييمها قبل إدخال البيانات إلى الحاسب عبر برنامج SPSS الإحصائي

للعلوم الإنسانية. وبعد الفحص أعاد الباحث بعض الاستبانات ليتم مراجعتها مع المستبانيين للتأكد من بعض الأرقام والبيانات التي تشكك فيها الباحث.

#### أولاً: التحليل الوصفي البسيط للعينة: بيانات عامة عن العينة

وجد الباحث أن (137) من أصل (140) من ملاك المنشآت هم من الذكور، بما يشكل حوالي 98% من حجم العينة المستردة، وهو ما ينسجم مع طبيعة قطاع غزة الذي يتسم بالمحافظة، ويوكل إدارة الأعمال إلى الرجال. وإن كان المجتمع لا يمانع رسمياً بأن تكون المرأة مالكة أو مديرة للمشاريع، غير أن العديد من النساء يجدن حرجاً من ذلك، ويوكلن إدارة مشاريعهن لأزواجهن أو أقاربهن من الذكور.

كما وجد الباحث (135) من أصل (140) من أصحاب المشاريع هم من المتزوجين، وبما يشكل حوالي 96%، ولعل في هذا إشارة إلى أن هذه المشاريع إنما هي للإعالة، سواء للمدراء أو المالكين وأسرهم.

ويلاحظ أن 24% فقط من أفراد العينة أشاروا بأن مصانعهم تعمل بالطاقة القصوى مقابل 76% ممن أشاروا بعدم قدرتهم على العمل بالطاقة القصوى، نظراً للظروف التي يعيشونها في فلسطين. وبشكل عام فإن الطاقة التشغيلية في مصانع قطاع غزة حسب العينة لا تكاد تصل إلى 50%، الأمر الذي يعني أن حوالي 50% من قدرات المصانع مهدرة مما يضعف الاستفادة من رأس المال المستثمر والذي يتصف بالندرة في قطاع غزة، كما ويضعف الاستفادة من الوفورات الناجمة عن الحجم الكبير والتشغيل الكامل<sup>7</sup>.

ويرجع ضعف الطاقة التشغيلية في المصانع إلى السياسات الإسرائيلية وظروف الإغلاق المتكررة من جهة، ولضعف السوق المحلي وانخفاض معدلات الدخل وصعوبة التصدير للخارج من جهة أخرى، بالإضافة إلى ظروف الحصار والحرب على قطاع غزة، أنظر الجدول رقم (1).

<sup>7</sup> - هذه النتائج فيما يتعلق بالطاقة التشغيلية كانت قبل الحصار الإسرائيلي، أما بعد الحصار فقد دمرت العديد من الصناعات ليصل معد التدمير لما يزيد عن 90% بعد حرب 2008م على قطاع غزة، كما لم تعد الصناعات تعمل بالطاقة القصوى بسبب عدم توفر المواد الخام والآلات والمعدات بسبب الحرب والحصار.

أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

جدول رقم (1) إحصاءات وصفية عن المصانع

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المشاهدات الصالحة	الصفة متعلقة بـ
9.5	41.75	71 سنة	22 سنة	138	عمر المالك أو المدير
8.2	12.45	57 سنة	1 سنة	139	عمر المنشأة
18.7	13.05	160 عامل	0	140	عدد العمال غير المالك
15.4	06.66	120 عامل	0	137	عدد العمال الدائمين
7.8	02.76	70 عامل	0	139	عدد العمال لوقت جزئي
0.5	00.17	3 عامل	0	140	عدد العمال من العائلة
22.8	50.07	100 %	0 %	130	الطاقة التشغيلية
347207	92964.7	\$ 3000000	\$ 5000	85	حجم الأصول الكلية

أما عن تقسيم الصناعات في العينة حسب نوعها، فقد أشارت الدراسة إلى التقسيم الموضح في الجدول رقم (2). ويظهر الدور الجوهري الذي تلعبه الصناعات الخشبية وصناعة الملابس وكذلك الصناعات الغذائية في القطاع الصناعي في غزة.

جدول رقم (2) تقسيم الصناعة حسب نوعها

النسبة التراكمية	النسبة	العدد	نوع الصناعة
25.0	25.0	35	الصناعات الخشبية
44.3	19.3	27	صناعة الملابس
57.9	13.6	19	الصناعات الغذائية
100	42.1	59	صناعات متنوعة
	100	140	المجموع

هذا ويوجد حوالي 12% بعدد (16) من الصناعات في عينة الدراسة، في المدن الصناعية وباقي أفراد العينة في داخل الأماكن السكنية في المدن وغيرها. وقد أشار حوالي 85% من أفراد العينة إلى تأثر أفراد العينة بشكل كبير بالإجراءات الإسرائيلية التي تعيق الحركة والسفر والتنقل بين المدن في داخل القطاع وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق الاستيراد والتصدير.

#### المستوى التعليمي والتدريب للقوى البشرية

أما عن مستوى تعليم مدراء المصانع، فقد أشارت الدراسة إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، حيث أظهرت أن حوالي 40% من أفراد العينة هم من الحاصلين على التعليم المهني، أو الجامعيين والحاصلين على الدراسات العليا. مما يعكس المستوى الأكاديمي العالي للشعب الفلسطيني في المتوسط.

وفيما يتعلق بالعمالة، فنجد أن حوالي 46% من عينة الدراسة أشارت إلى أنهم يعتمدون على عمالة مدربة في منشأتهم، كما أشار حوالي 41% من أفراد العينة أن العمالة عندهم مزيج من العمالة المدربة وغير المدربة. ولم يشر إلا حوالي 3% فقط من أفراد العينة إلى اعتمادهم على العمالة غير المدربة (انظر الجدول رقم 4). وهذا يشير إلى اهتمام واضح من قبل المنشآت الصناعية بعملية التدريب. سواء أن تقوم هذه المنشآت بالعملية التدريبية أو أنها لا تقبل إلا العمالة المدربة للعمل، الأمر الذي يبرز الدور الفعال للمنظمات الأهلية في فلسطين للقيام بالتدريب وتأهيل القوى العاملة البشرية.

وقد أشار حوالي 93% من أفراد العينة إلى أنهم يزودون عمالهم بالتدريب اللازم والمناسب، مقابل 7% فقط ممن لا يقومون بذلك.



## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

جدول رقم (3) المستوى التعليمي لمدراء المصانع

النسبة التراكمية	النسبة	العدد	المستوى التعليمي
39.6	39.6	55	دون التوجيهي
61.2	21.6	30	دون الجامعي
76.3	15.1	21	تعليم مهني
91.4	15.1	21	جامعي
100	8.6	12	دراسات عليا
	100	139	المجموع

جدول رقم (4) تقسيم العمالة حسب نوعها

النسبة التراكمية	النسبة	العدد	نوع العمالة
55.8	55.8	77	عمالة مدربة
58.7	2.9	4	عمالة غير مدربة
100	41.3	57	مزيج
	100	138	المجموع

### الإدارة ونوع الملكية :

تعتبر السمة الغالبة على الصناعة في قطاع غزة هي الملكية الفردية والعائلية، ولعل ذلك يرجع إلى صغر حجم المنشآت الصناعية من جهة والاعتماد على التمويل الذاتي من جهة أخرى، كما أشارت العديد من الدراسات<sup>8</sup> حول تمويل الصناعة في قطاع غزة. والجدول رقم (5) يبين أن حوالي 72% من منشآت العينة مملوكة ملكية فردية أو للعائلة. كما أشار 75% من أفراد العينة أن مؤسساتهم تدار إدارة الفرد الواحد، مقابل 25% ممن تدار مؤسساتهم بفريق إداري. وحسب مقابلات الباحث مع المدراء، تبين أن المقصود بالفريق الإداري عملية التشاور التي تتم بين الشركاء وهم غالبا من الأخوة والأقارب، وليس المقصود إدارة الفريق عبر مجلس إدارة رسمي تتحدد فيه الصلاحيات والمسؤوليات بدقة متناهية.

<sup>8</sup> - أشارت دراسة للباحث د. محمد مقاد بعنوان ( Managerial Characteristics that affect the SSIs in the NPE) أشارت إلى أن نسبة التمويل الذاتي في المنشآت الصناعية في القطاع حوالي 90%، وأشار الباحث أن ذلك يرجع إلى ضعف مؤسسات التمويل وعدم رغبتها في دعم القطاع الصناعي والمخاطر العالية التي يواجهها.

وفيما يتعلق بأسلوب الإدارة في مسك الحسابات، فقد أشار حوالي 84% من أفراد العينة إلى أنهم يقومون بمسك دفاتر رسمية للحسابات. وبمقابلة بعض المحاسبين لهذه المنشآت 9، أكدوا أن هذه الدفاتر لا تعبر عن المركز المالي للمشروع كما أنها لا تعبر عن الممتلكات أو الأرباح والخسائر الحقيقية.

جدول رقم (5) تقسيم المصانع حسب نوع ملكيتها

نوع الملكية	العدد	النسبة	النسبة التراكمية
ملكية فردية	73	52.9	52.9
ملكية العائلة	26	18.8	71.7
شركة	39	28.3	100
المجموع	138	100	

#### الإنتاج والتسويق في المنشآت من أفراد العينة

يواجه الفلسطينيون العديد من المصاعب فيما يتعلق بالإنتاج والتسويق، فقد أشار غالبية أفراد العينة (65%) إلى أنهم ينتجون حسب الطلب فقط، ويؤكدون ضعف الطلب المحلي بسبب صغر الأسواق وضعف الدخول، كما يظهر من الجدول رقم (6):

أما عن تسويق المنتجات، فإن غالبها يتم في قطاع غزة والضفة الغربية بما يزيد عن 80%. والجدول رقم (7) يبين الأسواق الرئيسية لمنتجات القطاع. أما في الطرف الراهن وبعد حرب غزة وفي ظل الحصار لم يعد بالإمكان التسويق إلى الضفة الغربية ولا إلى إسرائيل الأمر الذي يعني أن الإنتاج هو غالبا للاستهلاك المحلي في قطاع غزة.

<sup>9</sup> - قام الباحث د. مقداد بمقابلة مدير مكتب محاسبي (ماهر حسونة) الذي أكد أن العديد من أصحاب المنشآت لا يمسكون دفاتر حسابات رسمية بل هي بهدف العرض على سلطات الضرائب وبغرض دفع أقل ما يمكن من الضرائب.

أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

جدول رقم (6) طبيعة الإنتاج

يقوم المصنع بالإنتاج	العدد	النسبة	النسبة التراكمية
حسب الطلب	88	65.2	65.2
بالتعاقد من الباطن	12	8.9	74.1
حسب الطلب المتوقع	35	25.9	100
المجموع	135	100	

جدول رقم (7) الأسواق الرئيسية لمنتجات قطاع غزة

منفذ التسويق	العدد	النسبة	النسبة التراكمية
1- غزة	72	55.8	55.8
2- الضفة الغربية	2	1.6	57.4
3- إسرائيل	15	11.6	69.0
4- الضفة وغزة	30	23.3	92.2
5- الضفة وإسرائيل	10	7.8	100
المجموع	129	100	

أما بالنسبة للتصدير، فقد وجدنا حوالي 15% من المصانع في العينة هي التي تقوم بالتصدير، وأشار حوالي 45% من أفراد العينة إلى قدرتهم على المنافسة في الأسواق الخارجية، والسبب في ذلك حسب ما أشار حوالي 50% من أفراد العينة يرجع إلى كفاءة الإنتاج والمواصفات الجيدة التي يتمتع بها المنتج.

أما الأسباب التي ذكرها المنتجون لعدم القدرة على المنافسة، فهي كالتالي مرتبة حسب الأهمية:

1- الإغلاقات المتكررة والسياسات الإسرائيلية.

2- ارتفاع أسعار المواد الخام.

3- ارتفاع أجور العمالة مقارنة مع الدول المحيطة.

4- الأسباب الثلاثة السابقة مجتمعة.

5- ضعف رأس المال.

والجدول رقم (8) يوضح أسواق التصدير لمخرجات الصناعة في قطاع غزة قبل الإغلاق الإسرائيلي.

## جدول رقم (8) أسواق التصدير الرئيسية لمنتجات قطاع غزة

يقوم المصنع بالتصدير ل:	العدد	النسبة
1- الدول العربية	16	11.4
2- الدول الأوروبية	4	2.9
3- الدول الأمريكية	2	1.4
4- لا يصدر	118	84.3
المجموع	140	100

وعند السؤال عن العولمة، وهل لدى أصحاب المصانع فكرة عنها من الناحية المبدئية، أجاب حوالي 77% من أفراد العينة بوجود فكرة عامة عنها. أما عن أثرها على مصانعهم، فقد كانت الإجابة كما هو محدد في الجدول رقم (9):

## جدول رقم (9)

## تأثير العولمة على المصانع في قطاع غزة من وجهة نظر أصحابها

الأثر	العدد	النسبة
العولمة تؤثر بشكل سلبي	58	45.3
العولمة تؤثر بشكل إيجابي	17	13.3
العولمة لا تؤثر على العمل	53	41.4
المجموع	128	100

ويظهر من الجدول أن هناك تخوفا لدى نسبة كبيرة من أصحاب المصانع من العولمة وحرية التجارة على صناعاتهم، وهذا يتفق مع ما ذكره العديد من أصحاب المصانع من عدم قدرتهم على المنافسة.

ومع ما ذكره العديد من أفراد العينة من الأثر السلبي للعولمة على صناعاتهم، إلا أن حوالي 83% من أفراد العينة يفضلون حرية التجارة. ويرى حوالي 48% من أفراد العينة أنهم يمكنهم المنافسة في الأسواق المحلية في ظل العولمة، في حين انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 32% للمنافسة في الأسواق الخارجية.

### أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

إلا أن 97% من أفراد العينة - الذين أجابوا عن سؤال حول قدرتهم على المنافسة في ظل انعدام القيود الإسرائيلية- أفادوا بقدرتهم على المنافسة في ظل العولمة. وأظهرت الدراسة أن غالب المادة الخام المستخدمة في العملية الإنتاجية في عينة الدراسة هي من إسرائيل أو مستوردة عبرها حيث أكد ذلك حوالي 80% من أفراد العينة، في حين بين حوالي 20% فقط من أفراد العينة أن مصدر المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية محلية من قطاع غزة والضفة الغربية.

ويلاحظ أن المواد الخام المستخدمة من الضفة الغربية محدودة جداً، لا يكاد 5% من عدد المنشآت في أفراد العينة يلجأ إليها. ولعل هذا الوضع يعكس حقيقة الإجراءات الإسرائيلية وسياسة الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، كما ويعكس كذلك سياسة التجارة الخارجية الإسرائيلية تجاه الصناعة الفلسطينية والمبنية أساساً على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي. ويسهم في هذه السياسة الإغلاقات المتكررة للمعابر في وجه السلع والمنتجات الفلسطينية. والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول رقم (10) مصدر المواد الخام

المصدر	العدد	النسبة	النسبة التراكمية
1- غزة	22	17.1	17.1
2- الضفة الغربية	6	4.7	21.7
3- إسرائيل	36	27.9	49.6
4- مستورد	13	10.1	59.7
مزيج بين 3 & 4	52	40.3	100
المجموع	129	100	

والحقيقة أن القيود الإسرائيلية ليست هي الوحيدة التي يعاني منها المنتج الفلسطيني، ذلك أن المنتج الفلسطيني ذكر القيود والمعوقات الداخلية التالية حسب الجدول رقم (11):

## جدول رقم (11)

المعوقات الداخلية التي تواجه المصانع في قطاع غزة من وجهة نظر أصحابها

النسبة	عدد من ذكره	المعوق
75.0	105	القيود الجمركية على الواردات
50.7	71	القيود الكمية على الواردات
62.9	88	البيروقراطية والمحسوبية
63.6	89	قيود على الصادرات

وعند السؤال عن تفضيل الحماية أم الانفتاح بالنسبة للصناعة التي تعمل فيها، فكانت الإجابات على النحو المبين في الجدول رقم (12):

## جدول رقم (12)

وجهة نظر أصحاب المصانع في قطاع غزة في الحماية والانفتاح

النسبة	عدد من ذكره	وجهة النظر في البند المذكور
69.6	87	الانفتاح التام في أسرع وقت
91.2	104	الانفتاح بعد تهيئة الاقتصاد الفلسطيني للمنافسة
86.2	100	الحماية الدائمة
35.2	37	الحماية المؤقتة

ولعله يظهر من الإجابات عدم التمييز لدى المنتج الفلسطيني الذي يريد انفتاحا كما يريد حماية دائمة في الوقت نفسه ، الأمر الذي يعني أن المنتج الفلسطيني يحتاج إلى توعية في هذا المجال. وفي سؤال لأصحاب المصانع عن قدرة الصناعة الفلسطينية على المنافسة في ظل العولمة في الأسواق الداخلية والخارجية، أجاب حوالي 54% من أفراد العينة على قدرة الصناعة الفلسطينية على المنافسة في الأسواق المحلية مقابل 41% ممن ذكروا القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

يبين الجدول رقم (12) أن حوالي 86% من أفراد العينة يفضلون الحماية دائما مقابل 14% لا يفضلونها، كما أن حوالي 35% فقط يقبلون بحماية مؤقتة لصناعاتهم المحلية. مما يبين مدى تخوف أصحاب المصانع من العولمة وحرية الاستيراد. ولعل تخوفهم مبرر بسبب عدم قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة.

## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

### العولمة والحماية وأثرها على التنمية في قطاع غزة:

ويلاحظ أن من لديهم فكرة جيدة عن العولمة يرفضونها أكثر ممن ليس لديهم فكرة واضحة عن العولمة. ويظهر من الجدول رقم (13) أن 64% ممن لديهم فكرة عن العولمة و70% ممن ليس لديهم فكرة عن العولمة يرفضون الحماية المؤقتة.

### جدول رقم (13)

#### العلاقة التقاطعية بين المعرفة بالعولمة وتفضيل الحماية المؤقتة

المجموع	يفضل الحماية المؤقتة		لديك فكرة عن العولمة
	لا	نعم	
84 100%	54 64.3%	30 35.7%	نعم
20 100%	14 70%	6 30%	لا
104 100%	68 65.4%	36 34.6%	المجموع

والجدول (14) يؤكد رفض العولمة وتحرير التجارة حيث يظهر أن حوالي 87% ممن لديهم معرفة بالعولمة يفضلون الحماية الدائمة، وحوالي 82% ممن ليس لديهم فكرة عن العولمة أيضا يفضلون الحماية الدائمة

### جدول رقم (14)

#### العلاقة التقاطعية بين المعرفة بالعولمة وتفضيل الحماية الدائمة

المجموع	يفضل الحماية الدائمة		لديك فكرة عن العولمة
	لا	نعم	
91 100%	12 13.2%	79 86.8%	نعم
22 100%	4 18.2%	18 81.8%	لا
113 100%	16 14.2%	97 85.8%	المجموع

## جدول رقم (15)

العلاقة التقاطعية بين المعرفة بالعولمة والرأي بإمكان تنمية الصناعة وتحدي العولمة في ظل اتفاق باريس

لديك فكرة عن العولمة	يمكن تنمية الصناعة الفلسطينية في ظل اتفاق باريس لمواجهة تحديات العولمة		
	نعم	لا	لا يوجد فكرة
نعم	11 10.4%	31 29.2%	64 60.4%
لا	3 11.1%	2 7.4%	22 81.5%
المجموع	14 10.5%	33 24.8%	86 64.7%

أما فيما يتعلق برأي أصحاب المصانع في أثر العولمة على العملية التنموية في قطاع غزة فيلاحظ من الجدول رقم (15) أن حوالي 30% ممن لديهم فكرة مسبقة عن العولمة يرون أن العولمة لا يمكن أن تسهم في العملية التنموية في قطاع غزة، مقابل 60% ممن لا فكرة لديهم حول آثار العولمة على العملية التنموية. كما أن حوالي 65% من العينة لا فكرة لديهم حول أثر العولمة على التنمية في قطاع غزة، وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه سابقا من ضرورة التوعية بمفهوم العولمة وآثارها الاقتصادية عموما وعلى فلسطين على وجه الخصوص.

## الخلاصة والتوصيات:

أولاً:- الخلاصة: بعد التعرف على واقع الصناعة الفلسطينية قبل الحصار الإسرائيلي الدولي على قطاع غزة، وكذلك بعد الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008م، ارتفع معدل موت الصناعة إلى معدلات غير مسبوقة وصلت إلى 90%، لم نجد أن العولمة هي المخرج أو يمكن أن تكون مخرجا لأزمة الصناعة الفلسطينية، ذلك أن هذه الأزمة في ظل الحصار سياسية وتعالج بأساليب سياسية.

ورغم ذلك فلا بد من دراسة العولمة وأثرها وأساليب الاستفادة منها وأثرها المتوقع على القطاع الصناعي الفلسطيني. وقد تم التعرف إلى الأثر المتوقع من خلال دراسة ميدانية لأصحاب الصناعات الفلسطينية لعينة مكونة من (140) مصنعا.

وفيما يتعلق بأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:

1. العينة التي تم تحليلها مقسمة إلى 25% صناعات خشبية، و19% صناعات الملابس، و13% صناعة الأغذية، و42% صناعات متنوعة.



## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

2. تستخدم المصانع عموماً عمالة مدربة ومتعلمة نسب مرتفعة، كما أن غالب المصانع (72%) مملوكة ملكية فردية أو عائلية.
3. وتنتج هذه المصانع حسب الطلب بنسبة (65%) وبالتعاقد من الباطن بنسبة (9%). كما أنها تنتج للسوق المحلي بنسبة 56%، هذا قبل الحصار أما خلال الحصار وبعد الحرب على غزة فقد أصبح الإنتاج موجه فقط للاستهلاك المحلي بسبب صعوبة التصدير.
4. يرى 45% من العينة أن للعولمة أثراً سلبياً للعولمة على الصناعة في قطاع غزة مقابل 13% يرون لها أثراً إيجابياً، و42% لا يرون لها أثراً بسبب الإنتاج للسوق المحلي غالباً. وفي ظل ما يزيد عن 85% من المواد الخام يتم استيرادها من خارج غزة.
5. يرى 91% أنه لا يمكن الانفتاح على العالم في قطاع غزة إلا بعد أن يتم تهيئة الاقتصاد الفلسطيني ليتمكن من مواجهة رياح العولمة العاتية، كما ويرى 86% من أفراد العينة ضرورة الحماية الدائمة للصناعة الفلسطينية في حال تعرضها للعولمة بشكل عام.
6. ويرى 70% من أفراد العينة أن لدى الصناعة الفلسطينية القدرة على مواجهة الانفتاح بشكل مباشر مقابل 30% ممن يرون ضرورة الحماية المؤقتة للصناعة لتهيئتها لرياح العولمة.
7. حوالي 36% ممن يعرفون العولمة ولديهم فكرة جيدة عنها يفضلون الحماية المؤقتة للصناعة المحلية حتى يتم مواجهة رياحها والتغلب على سلباتها، وهذا في مقابل 87% ممن يفضلون الحماية الدائمة للصناعة المحلية.
8. كما أن حوالي 90% ممن لديهم فكرة جيدة عن العولمة لا يرون إمكانية تنمية الصناعة المحلية في ظل اتفاق باريس الاقتصادي مع الإسرائيليين، أو أنهم ليس لديهم فكرة هل يمكن تنمية الصناعة الفلسطينية في ظل اتفاق باريس تحت العولمة.

ثانياً: - التوصيات: يوصي الباحث بعد هذه الدراسة ونتائجها بالعديد من التوصيات على النحو التالي:

1. توعية المنتج الفلسطيني بمفهوم العولمة وحرية التجارة والتزاماتها واستحقاقاتها وبيان العلاقة بينها وبين الحماية الجمركية أو الكمية للصناعات عموماً والصناعات الناشئة على وجه الخصوص.
2. العمل على تهيئة أصحاب المصانع الفلسطينية للوقت الذي يمكن أن تنطبق العولمة بشكل إجباري على الأراضي الفلسطينية، ذلك أنها مسألة وقت وسيتم انطباقها بالتدرج بعد فك الحصار الظالم عن غزة وفلسطين. ونجد توماس فريدمان، يؤكد في ندوة "العولمة والعالم العربي" والتي عقدت بالدار البيضاء "17-18" فبراير 1997م: أنه ليس من خيار من

- دخول العولمة وإلا سيكون الرفض كالحیوان الملقى على قارعة الطريق Rood “Killed لا یأبه به أحد (أوريد، 1997).”
3. البدء في برامج حماية مؤقتة للمصانع الفلسطينية تمهيدا لاحتمال انطباق العولمة. ومرتبطة ببرنامح قوى للتطوير، ومن ثم نبدأ بعد ذلك مرحلة المنافسة والانفتاح، وذلك بسبب ضعف القدرات التنافسية للأراضي الفلسطينية وخاصة في مجال قطاع المنتجات الصناعية والتحويلية
  4. محاولة عقد اتفاقات اقتصادية دولية وعربية لتحل محل اتفاق باريس الاقتصادي تحريراً وانعتاقاً للاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، وحتى يتم تنمية الصناعة والاقتصاد الفلسطيني.
  5. العمل على الاندماج في الاقتصاد العالمي بناء على أسس صحيحة، من خلال معرفة زمن الانفتاح ومجالاته حتى لا نتعرض للأزمات التي تعرضت لها الدول الآسيوية.
  6. السعي لبناء قاعدة تكنولوجية وعملية لبناء ميزة تنافسية والاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات.
  7. العمل على إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية من أجل حدوث التماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر وتوفير مستوى معيشة معقول للأفراد وخاصة طبقة العمال.
  8. الاعتماد الجماعي على الذات، والعمل على دمج الجهود العربية وإحداث التكامل العربي فدولة عربية بمفردها لا تستطيع أن تغير النظام العالمي الجديد.

## المراجع

### أولاً- الكتب:

1. السعدون، حميد ، (1999) العولمة وقضاياها ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية.
2. محي الدين ، عمرو (1998) العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان.
3. يسين ، السيد (1998) العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان.
4. المرسي ، كمال الدين (1999)، العلمانية والعولمة والأزهر ، دار الكتب المعرفية الجامعية ، مصر .
5. العيسوي ، إبراهيم (1999)، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان.

## أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين

6. اسماعيل، عبد سعيد (2001)، العولمة والعالم الاسلامي - أرقام وحقائق، دار الأندلس الخضراء، الرباط.

7. الجميل، سيار (2000) العولمة والمستقبل - استراتيجية تفكير ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية

### ثانياً - الأبحاث:

1. Migdad Muhammed (2002) "Managerial and Other Characteristics that affect SSIs in the NPE, Islamic University Magazen, Gaza Palestine.

2. الرقب ، صالح (2000) العولمة ، نشأتها وأهدافها ووسائلها، من وراء العولمة ؟ إسرائيل والعولمة ، غزة - فلسطين.

3. عدوان ، عاطف (2000)، الثقافة في سياسات العولمة ، غزة ، فلسطين.

4. العظم ، صادق (1996)، ما هي العولمة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس.

5. حمدي ، مصطفى (1997)، العولمة آثارها ومتطلباتها ، إدارة البحوث والدراسات في ديوان ولي العهد ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة.

### ثالثاً - المجالات:

1. غليون ، برهان (1997)، المستقبل العربي العدد 221 تموز .

2. عبيد ، نايف (1997)، المستقبل العربي .

3. الحصري ، ميرت (1997)، الأهرام الاقتصادي ، 1 ديسمبر، عدد 1508.

### رابعاً - الصحف:

1. غيث ، أسامة ، "ضغوط العولمة" ، الأهرام في 1997/12/27 عدد 40563.

2. ظاهر ، مسعود ، "صراع الحضارات كمقولة أيديولوجية" ، الاتحاد الطبيانية في 1997/4/21.

3. الكفائي ، عبد الحميد ، "أنكتاد تحذر من مساوئ العولمة على العالم النامي" ، الحياة 1997/11/5 عدد 12668.

4. هاشم ، سامي ، العالم اليوم 1997/12/29 عدد 2105.

5. كاظم ، نجاح ، "العولمة والكيانات متعددة الجنسيات" ، الشرق الأوسط في 1998/4/12 عدد 7075.

6. الراشد ، عبد الرحمن ، "العولمة ليست خياراً" ، الشرق الأوسط في 1998/3/23 عدد 7055.
  7. أوريد ، حسن ، "العولمة على مشارف العالم العربي" ، الشرق الأوسط ، في 1998/3/5 عدد 6672.
  8. عزام ، هنري ، "المنطقة العربية وتحديات العولمة" ، الحياة في 1997/5/8 عدد 12487.
  9. الرميثي ، محمد ، "آفاق اقتصادية وجرائم الأموال في ظل العولمة" ، البيان ، 2000/4/13 على موقع في الإنترنت [www.albayan.com](http://www.albayan.com)
  10. المراغي ، إبراهيم ، "عالم العولمة والتكتلات الإقليمية" ، العالم اليوم في 1997/5/11 عدد 196.
  11. شاكر ، يوسف ، "منظمة العمل العربية تحذر" ، الشرق الأوسط في 1998/2/18 عدد 7022.
- مواقع على الانترنت:-
1. زلوم، عبد الحي - "برنامج مثالب العولمة" موقع الجزيرة - مقدم الحلقة محمد كريشان ، تاريخ الحلقة 1999/9/14.